خلال ندوة تكتل «الكويت للكويتيين»

الرومي: تطوير النظام الانتخابي ضرورة.. ومجلس الأمة المخول بتعديله

الرومي متحدثا خلال الندوة

- اليوم تغيرت قناعاتي وأيقنت بضرورة إنشاء هيئة تنظم الأحزاب حتى يتطور العمل السياسي
- استمرار الصراعات السياسية غير معقول.. ولجوء الحكومة لـ «الدستورية» إيجابي ومقدر

علي العمير متحدثا

جانب من السياسيين المشاركين «تصوير صالح محمد»

المعود: الاختلاف والنقد البناء من روائع الديمقراطية ولكن يجب أن يكونا فقط لمصلحة الكويت

كتب فارس العبدان

اكد النائب السابق عبدالله الرومي أن الحديث الذي تسيد الساحة المحلية في الآونة الأخيرة يدور حول مراسيم الضرورة بشأن تعديل النظام الانتخابي بالإضافة إلى قضية تنظيم الأحزاب السياسية، مشيرا إلى أن مسالة تطوير النظام الانتخابي أصبحت ضرورة لابد منها في ظل الصراعات المستمرة بين الحكومة والمجلس ولكن يجب أن يكون ذلك عبر مجلس الأمة.

وأضاف في ندوة تكتل الكويتيين للكويتيين تحت شعار الكويت لمن مساء امس الأول: في السابق كنت من غير المؤيدين لأي فكرة تدعو الى تنظيم هيئات سياسية وأقصد فيها إنشاء الأحزاب وذلك بسبب التجارب العربية الفاشلة في هذا الجانب، ولكن اليوم وفي ظل الصراعات المستمرة التي عايشناها في السنوات الماضية والشد والجذب والفوضى الخلاقة وقضية القبيضة تغيرت قناعاتي في هذا الشان وارتايت انه لابد من إنشاء هيئة تنظم الأحزاب لكي يتطور العمل السياسي ويرشد العملية السياسية في التعاطي مع الأدوات الدستورية والرقابية بشرط ان لايقوم هذا النظام على أسس طائفية او قبلية او عائلية او اي شكل اخر من أشكال التعصب والعنصرية بل انه يجب ان يظم جميع مكونات المجتمع الكويتي الراغب في الإنظمام إلى أي حزب تريد.

وتابع الرومي بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بإبطال مجلس 2012 وذهاب الحكومة إلى المحكمة الدستورية لتحصين العملية الانتخابية وهي خطوة إيجابية من الحكومة لانه من غير المعقول أن تدعوا إلى انتخابات ثم يأتي أي طرف ويطعن في الانتخابات ويحل المجلس ولكن بعد صدور الحكم في هذا الشان وإشارته إلى تعدد الدوائر وفق ما نص عليه الدستور في المادة 81 أصبح من الضروري أن تجري الانتخابات وفق النظام القائم الذي رفضت المحكمة الدستورية الطعن فيه.

ومضى قائلا: اليوم البلد تعيش سنوات من الصراعات المستمرة ومن غير المعقول أن تستمر هذه الصراعات وأن تأتي الحكومة وتصدر مرسوما بضرورة لتعديل النظام الانتخابي الذي حصنته المحكمة الدستورية وتنمح بعض السياسيين الذين لا يتفق معهم ولكنهم يملكون قضية والحكومة ساندتم في أن يكون لهم قضية باجيون الساحة من خلالها، داعيا الحكومة إلى أصدرا مرسوم الدعوة للانتخابات وفق النظام القائم وترك عملية الإختيار للناخبين وعلينا أن نرضى بمن يختاره الناخبين لأن الديمقراطية تقتضي علينا أن نرضى باختيار الشعب ومن يريد أن يمثله.

وطالب الحكومة بقراءة الساحة جيدا والسير نحو ما تريده الأغلبية الرافضة لما يجري، متسائلا إذا كانت اتجاه الغالبية تقول: نحن نرفض ما يجري في الساحة فلماذا تدخل الحكومة طرفا على عكس ما يريد الناخبون؟

من ناحيته قال النائب السابق علي العمير رغم تقديري للنائب السابق والزميل عبدالله الرومي إلا انني لا اتفق معه فيما ذهب إليه من قول حول ضرورة إنشاء هيئة لتنظيم العمل السياسي فالمذكرة التفسيرية حذرت من الأحزاب والعمل الحزبي، كما انني لا اتفق معه فيما تناول من حديث حول عدم موافقته على إصدار مراسيم الضرورة التي هي حق لصاحب السمو أمير البلاد وفق ما نص عليه الدستور وبغض النظر سواء كنا نتفق على هذه المراسيم أم لا نتفق ولكنه يبقى حق لسموه يعرض على مجلس الأمة وهو يقرر بعد ذلك ترفض هذه المراسيم أم تمرر عبر التصويت عليها دون المناقشة.

وتناول العمير في حديثه حكم المحكمة الدستورية في شان الدوائر الانتخابية حيث قال أن الحكم سطر في حيثياته العديد من المبادئ التي غفل عنها البعض لعل أبرزها التوازن بين السلطات وان لا تعلو سلطة على اخرى وليس هناك سيادة مطلقة لاي سلطة على باقي السلطات كما يدعي البعض ويزعم أن الأمة مصدر السلطات إلا على الوجه المبين في الدستور، مضيفا انه يجب علينا ان نلتزم بالنصوص الدستورية.

وتطرق العمير إلى نصوص المذكرة التفسيرية التي تؤكد أن الكلمة للدستور الكويتي الذي نحتكم إليه ه في خلافاتنا، مشيرا إلى انه جاء في المذكرة التفسيرية أن رئيس الدولة وهو سمو الأمير انه أب لجميع أبناء هذا الوطن وتأتى بسموه عن أي مساءلة سياسية ثم جعل ذاته مصانة لا تمس وبعد عنه مسببات التبعة، إذ سمو الأمير هو رأس السلطات وهو أب للجميع نرى اليوم اللمز والتمييح ولربما الكلمات التي توجه في هذا المجال ولا يراد منها الوزراء، داعيا إلى الارتقاء في الحوار وتحاسب في المكان الصحيح والوقت الصحيح وليس كما يحدث اليوم في بعض الكلمات وبعض التصاريح التي لا تقف عند حد.

وتابع أن المذكرة التفسيرية أوضحت أن النظام الديمقراطي في الكويت برلماني رئاسي وأكدت انه ليس أخطر على سلامة الحكم الديمقراطي من أن يكون هذا الانحراف أساسا لبناء الأحزاب السياسية في الدولة بدلا من البرامج والمبادئ وأن يكون الحكم غاية لا مجرد وسيلة لحكم أسلم وحياة أبسط أي أن الأحزاب تتطلع للحكم وليس من أجل التنمية والبرامج.

وأكمل أن المذكرة التفسيرية فيما يتعلق بالأحزاب أكدة على أنه إذا آلة الأمور إلى مثل هذا الأمر أي وجود الأحزاب منعة الحقوق والحريات باسم حمايتها، مضيفا اليوم الكثير من الحقوق انتهكت وكثير من الحريات تنتهك ثم يقولون نريد أن نحمي الدستور أي انه هناك اناس تناقض النصوص الدستورية الجوهرية ثم تقول نحن انشئنا جبهة وطنية لحماية الدستور ويريدون تعديل الدستور والحكومة البرلمانية الكاملة ونظام الأحزاب ويريدون رئيس الوزراء أن يستجوب كباقي الوزراء وهذا أمر يحتاج إلى تعديل دستوري ويريدون أن يحصل الوزراء على الثقة قبل القسم وكل ذلك يحتاج إلى تعديلات دستورية ثم بعد ذلك يقولون نحن انشانا جبهة وطنية لحماية الدستور، معربا عن اعتقاده أن كل هذه تناقضات.

وأضاف أما فيما يتعلق بمراسيم الضرورة فوفق المادة 170 هي صلاحيات مطلقة لسمو الأمير ولا يحق لأي شخص أن يقدر الضرورة من عدمها سوى سموه رغم أنه قد يتبادر إلى ذهننا انه لا توجد أمور تحتمل إصدار مثل هذه المراسيم ولكن إذا مكنا كلنا متفقين أن هذا النظام الانتخابي فيه مثالب ولا نستطيع مصادرة حق سمو في ذلك.

من جهته قال الأمين العام لتكتل كويتيين موفق المعود أن هذا التكتل هو مشروع وطني لايتبع أي توجه سياسي وليس لدى أي من أعضائه رغبة في خوض الانتخابات ومن أهم ركائزه المحافظة على دستور 62 وملامسة هموم الوطن والمواطن.

وتابع قد نختلف او ننقد بعضنا البعض وهذا من روائع الديمقراطية ولكن يجب أن يكون اختلافنا ونقدنا فقط لمصلحة الكويت، مشيرا إلى أن حديثه في اللقاء السابق كان حول الصوت الواحد، مؤكدا أن أي نظام انتخابي فيه العديد من السلبيات ولكننا نبحث عن الأفضل ونحن في تجمع كويتيين نرى أن الخمس بصت واحد هي الأفضل.

وأضاف لدينا في التجمع رسمنا خارطة طريق سيتم عرضها على المرشحين ليس لهم وإنما إلى الدولة التي نتمى أن تتبناها وهدف هذه الخريطة إعادة بناء الكويت وتفعيل دولة المؤسسات والدستور من خلال دولة الديمقراطية والانتخابات النزيهة والبعيدة عن التعصب على أن تكون دولة ذات حكومة قوية ونزيهة وبعيد عن المحاصصة.

من جهته قال رئيس تجمع تشجع فيس دهراب ما أحوجنا إلى قانون حماية الوحدة الوطنية، مضيفا في الدوائر الخمس تضاعف الفساد وبرز الطرح الفئوي أكثر مما كان عليه في الخمسة وعشرين دائرة.

وأضاف نحن في تجمع تشجع نريد الصوت الواحد فهو الأهم من أجل حل القضايا التي تأجهها اليوم.

بدوره تحدث المحامي نواف الفزيع عن عنوان الندوة الكلمة لمن قائلا الكلمة لنا نحن الاغلبية الصامتة التي ستقف في وجه الفساد والمفسدين وضد كل من يخوض الانتخابات من أجل الطائفية الكلمة لنا لكي يعود النائب ممثلا للامة.

ورد الفزيع خلال حديثه على كلام بدر الداهوم الذي قال في ندوة النملان: اننا من اليوم وصاعدا لن نكون تحت أمرة رجل واحد قال نحن تحت أمرة رجل واحد هو سمو الأمير رغم عنك، كما تساءل قائلا لماذا قال ضمير الأمة أمام المحكمة انه لم يقتحم المجلس وانه كان ذاهبا إلى عمله وهو الذي قال لمثل هذا اليوم ولدتني امي.

وتطرق الفزيع إلى مراسيم الضرورة حيث قال ان النظام الانتخابي السابق الخمسة وعشرين دائرة اتى بمرسوم ضرورة فاين السعدون عن هذا المرسوم ولماذا لم يعترض عليه وهو يتزعم الحراك ضد فكرة إصدار مرسوم ضرورة، مضيفا ساقول لكم أين الضرورة في إصدار مرسوم حول النظام الانتخابي فالضرورة أتت حين اقتحم القنوات الفضائية وحرقت مخيمات المرشحين لذلك أصبح هناك حاجة لمراسيم الضرورة.

وشن الفزيع هجوما على النائب السابق احمد السعدون قائلا: ان المطرقة التي تسخر منها وتقول أن مقتحمي مجلس الأمة لم يسرقوا سوى مطرقة فإن هذه المطرقة نصبتك رئيسا وادخلتك مجلس الأمة وانت بمنصب وكيل وزارة واليوم اصبح لديك أرضا كبيرة جدا في قطر.

وتناول الفزيع في حديثه الدوائر الانتخابية حيث قال: ان اهل الكويت في السابق ليس لديم نفس بغيض فالنائب السابق أحمد الخطيب خاض الانتخابات في دائرة تنظم بين مناطقها الجهراء ونجح، متسائلا هل يستطيع ضمير الأمة أن يخوض الانتخابات في الدائرة الأولى مثلا.

وتابع اقول للاغلبية في ديوان النملان معصي عليكم فللكويت شعب يحميها لم يستطع الغزو أن يقهر هذا الشعب ونحن سنتصدى لكم وللغزو الداخلي ولن نجامل بعد اليوم.

«الدستورية» سطرت في حيثياتها مجموعة مبادئ أبرزها التوازن بين السلطات

دهراب: الدوائر الخمس تضاعف الفساد وتبرز الطرح الفئوي أكثر مما كان عليه نظام الـ25

مدعو حماية الدستورانتهكوا العديد من الحريات وصادروا الكثير من الحقوق

الحضور خلال ندوة «الكويت لنا»

أكد أنه كشف الوجه الحقيقي للكتلة

يوسف الهديبان: بيان «الأغلبية» انقلاب صريح وواضح على الحكم في الكويت

استنكر الناشط السياسي يوسف الهديبان من بيان كتلة الاغلبية الذي يعد بمثابة انقلاب صريح وواضح على الحكم في الكويت كونه يبعث بالقلق والرعب على الوطن لانه نقض العهد والولاء لاسرة ال الصباح الكرام حين حاول تقويض الشارع الكويتي على النظام وتقليبه عليه وزعزعة الثقة بين الحاكم والمحكوم.

وقال: ان هذا البيان المشؤوم كشف الوجه الحقيقي لهذه الاغلبية الباشة الباشة التي تحاول تقليب الشارع على مقومات الحكم في الكويت ولهذا فانه من باب اولى على جميع افراد الشعب الكويتي الخروج لاستنكار هذا البيان والتنكر لكل كلمة جاءت فيه واعلان البراءة من كل الذين وقعوا على بيان الخزي والعار.

واوضح الهديبان ان الشعب الكويتي الذي ورث البيعة لاسرة ال الصباح لن يلتفت لهذه القلة القليلة التي تحاول التفريق بين الشعب وحكامه.. فالعلاقة اكبر من ان ياتي فاسق بنيا كاذب يسعى من خلاله تنفيذ اجندات خارجيه وخاصه فالشعب الكويتي الذي ارتضى هذه الاسره لن يقبل المساومة عليها فما يكنه الشعب لحكامه لن تفهمه هذه القلة الفاسدة لانها تظن خطا انها تستطيع التفريق بين الشعب وحكامه متناسية ان العلاقة وطيدة لا تشوبها اي شائبة.

واضاف أن: «صلاحيات سمو الامير في اصدار المراسيم ثابتة في المادة 71 من الدستور»، مبينا في الوقت ذاته أن كل ما يملكه الشعب ان يبدي رأيه في صلاحيات سمو الأمير في اصدار المراسيم في أول جلسة للمجلس بالموافقة أوعدمها لا كما تسعى هذه الفئة الضالة من تقليب الشارع على الحكم متناسين ان هذا حق اصيل لسمو الامير لا يمكن لاي كائن من كان منازعته عليه.

واشار الى ان المجتمع اليوم بات يقف امام خط واحد وعلى مسافة متساوية امام هذه الفئه الضالة التي لاتفقه ادلوجية الشعب الكويتي الذي ولد معه حب الاسرة الحاكمة وترعرع على الولاء لها فحينا لاسرة ال الصباح لا يعد صبدا سهلا لهؤلاء الشاذين خلقا واخلاقا.

واعتبر الهديبان ان سمو الامير انجز في ساعة ما عجز عنه الاعضاء فترات طويلة انشغلوا فيها بالصراخ بعيدا عن الانجاز وذلك خلال اصدار سموه لمراسيم الضرورة التي جاءت متناغمة مع متطلبات الشارع واحتياجات الشعب الكويتي فهذا هو سمو الامير وكعادته صاحب المواقف الثابتة الرامية الى مصلحة ابنائه ولهذا فالشعب يقف مع سموه في اصدار مايراه مناسبا في مراسيم ضرورة.

يوسف الهديبان

- محاوله فاشلة لتقويض الشارع الكويتي وزعزعة الثقة بين الحاكم والمحكوم
- على جميع أفراد الشعب الخروج لاستنكار هذا البيان والبتروء منة